22

الدور التجاري الهولندي في ولاية حلب

م.م. صبا عباس أحمد

الملخص:

تعد ولاية حلب من الولايات المهمة في الدولة العثمانية لموقعها الجغرافي القريب من الأناضـــول عاصـــمة الدولة العثمانية وأهميتها الاســـتراتيجية في كونها ممراً برياً لعبور القوافل التجارية عبرها، فضـــلاً عن كونها ممراً بحرياً أيضـــاً لأن فيها موانئ بحرية وظفت لتصـــريف البضـائع القادمة من الغرب عبرها، فأقدمت الدول الأوربية ولاسـيما هولندا باسـتغلال هذا الموقع وتوظيف اتفاقية الامتيازات الأوربية بفتح عدة قنصـليات في المدينة لتنظيم وإدارة التبادل التجاري بين الجانبين.

الكلمات المفتاحية : حلب ، هولندا ، التجارة ، الولايات

The Dutch commercial role in Aleppo Province

M.M. Saba Abbas Ahmed

Abstract:

The state of Aleppo is considered one of the important states in the Ottoman Empire due to its geographical location close to Anatolia, the capital of the Ottoman Empire, and its strategic importance in being a land corridor for commercial convoys to pass through, in addition to being a sea corridor also because it has sea ports that were used to dispose of goods coming from the West through it, so European countries, especially The Netherlands exploited this location and took advantage of the European Concessions Agreement by opening several consulates in the city to organize and manage trade exchange between the two sides.

Keywords: Aleppo, Netherlands, trade, United States

المقدمة

تعد ولاية حلب من الولايات المهمة في الدولة العثمانية من حيث موقعها الجغرافي القريب من عاصمة الإمبراطورية الأناضول والاستراتيجي كونها منطقة حدودية تربط الشرق بالغرب. وتعتبر ممراً برياً للقوافل التجارية العابرة من خلالها وهذا ما فطنت اليه الدول الأوربية التي وجدت فيها ما يحقق طموحاتها الاقتصادية وتصريف منتجاتها التجارية سيما وأنهم واكبوا التطور الاقتصادي الذي نتج عن الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا في القرن التاسع عشر فأخذوا يبحثون عن مصادر المواد الخام لصناعاتهم وسوقاً لتصريفها ووظفوا اتفاقية الامتيازات الأوربية التي أبرمتها الحكومة العثمانية لتسهيل عمل التجار الأوربيين وكانت هولندا في مقدمة الدول التي أرسلت تجارها الى حلب وافتتحت قنصلية فيها لتنظيم أمور التجارة والرعايا في الولاية، ونجحت هولندا في استيراد بعض المنتجات من الولاية أهمها المنسوجات القطنية والحريرية فضلاً عن الفستق الحلبي الذي اشتهرت به حلب وكذلك الصابون واستوردت حلب بدورها بعض المنتجات الهولندية منها النحاس، الحديد، البارود، وغيرها من المواد الكيميائية. ومن هذا المنطلق جاء سبب اختياري لموضوع البحث: (الدور التجاري الهولندي في ولاية حلب).

قسم البحث الى تمهيد وثلاثة مباحث. جاء التمهيد لتوضيح أوضاع حلب في العهد العثماني.

بينما كان المبحث الأول بعنوان (الأهمية الاستراتيجية لموقع حلب الجغرافي).

بينما تطرق المبحث الثاني الى (القنصلية الهولندية ودورها في تنظيم العمل التجاري في ولاية حلب).

وسلط المبحث الثالث الضوء على الدور التجاري الهولندي في ولاية حلب.

وظفت الباحثة عدداً من المصادر التاريخية في كتابة هذا المبحث جاء في مقمتها (هولندا والعالم العربي منذ القرون الوسطى وحتى القرن العشرين) لنيكولاس فان دام.

إشكالية البحث: الوجود الهولندي في ولاية حلب.

وهذه الإشكالية نتج عنها عدة تساؤلات خصت بما يلي:

- كيف لعب الموقع الجرافي لولاية حلب باستقطاب التجار الاوربيين سيما الهولنديين.
- ما أثر القنصلية الهولندية على التبادل التجاري في ولاية حلب.
- ما العوامل التي ساعدت التجار الهولنديين على ممارسة نشاطهم التجاري في حلب.
- ما علاقة الوسطاء المحليون بالتجار الهولنديين.
- ما المعوقات التي واجهها التجار الأوربيون في حلب والتي عرقلت التطور التجاري في الولاية.
- ما نوع المنتجات التي استوردتها هولندا من ولاية حلب.
- ما نوع المنتجات الواردة الى حلب من هولندا.

التمهيد:

كانت بلاد الشام خاضعة لسيطرة المماليك ولاسيما ولاية حلب، في أواخر حكمها عانت الضعف السياسي والاقتصادي، ويعزى ذلك لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين إذ بسطوا سيطرتهم على القارة الافريقية ثم توجهوا نحو المشرق العربي وهذا أدى لتغيير مسار التجارة العالمية.

كان لهذا الحدث أثراً واضحاً على واقع التجارة في البلاد العربية، إذ كانت مسيطرة على الطرق التجارية بين الشرق والغرب، إذ ظهرت بوادر هذا التغيير في التدهور الاقتصادي الذي عانته دولة المماليك إذ انعكس على وجودها السياسين وزاد نقمة السكان عليهم فلم يسعوا لتحسين أوضاعهم المعيشية وحتى تخليصهم من السيطرة البرتغالية[1].

في كل تلك الأوضاع استغلت الدولة العثمانية ضعف المماليك توجهت لفرض سيطرتها على حلب، فالتحم الجيشان في موقعة مرج دابق عام 1516، انتهت بهزيمة المماليك ودخول العثمانيين المدينة.

استقبلوا العثمانيين استقبال الفاتحين إذ لاقوا ترحاباً من قبل الأهالي إذ كانوا يعولون على الإدارة العثمانية لإحداث التغيير السياسي والاقتصادي في تحسين أوضاعهم المعيشية وتخليصهم مما عانوه من حكم المماليك[2].

أدركت الادارة العثمانية الأهمية الاستراتيجية لموقع حلب الجغرافي لقربها من الأناضول، فضلاً عن كونها منطقة حدودية وتعتبر منطقة جذب للتجار، والمتبضعين مما ينعش التجارة في حلب. أولت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً لإصلاح الأوضاع الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

وبعد أن أتم العثمانيون السيطرة على حلب قسموها الى عدة سناجق منها (أضنة، كلس، بيرة جك، بالس، منبج، معرة النعمان، تركمان حلب، اعزاز) لم تكن تلك التقسيمات ثانية، إذ خضعت لتغيرات تباً لظروف المنطقة[3].

المبحث الأول

أهمية حلب الاستراتيجية والعوامل التي ساعدت على توجه الأنظار الأوربية اليها.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية

تقع حلب في منخفض أرضي تحيطه التلال الكلسية وتتخلله بعض الممرات والمعابر ليتمكن من الانتقال بين أجزاء الولاية، وهذا ساعدها لتكون منطقة جذب سكاني، إذ احتمى بها الأهالي من الحروب والتغيرات المناخية وقد غلبت أهميتها الجغرافية على الاقتصادية وهذا ما نوه عليه المؤرخون والباحثون في شأن الولاية الذين يعزون وجودها وبقائها لطبيعتها الدفاعية التي جعلت الحروب فيها أمراً غاية في الصعوبة[4].

تعد الولاية حلقة وصل تربط الأناضول بأوربا لقربها من العاصمة استانبول إذ تربط شبكة طرق عنكبوتية تمر من الحجاز والمحيط الهندي مروراً بالخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط وذلك لخلوها من السلاسل الجبلية ذات القمم العالية التي

تعيق طرق التجارة والمواصلات، فضلاً عن المنخفضات الجبلية التي تربطها، مما سهل عملية الانتقال بين أطراف الولاية[5].

تميزت المدينة بمساحتها الكبيرة إذ ربطت بين عدد من الأقاليم والممالك في العهد القديم والحديث، وهذا ما يجعلها وجهة لسكان تلك الأقاليم والتجار لازدهار التبادل التجاري بين تلك الممالك.

تفتقد حلب لمصدر مائي ثابت بسبب تكوينها الجيولوجي والتضاريس إذ تعتمد بشكل كبير على المياه الجوفية في معظم أجزائها، كون نهر الفرات يصب في الجزء الشرقي فقط وهذا ساعد على الازدهار الزراعي في تلك الجهات.

امتازت حلب باتساع رقعتها الزراعية. وهذا يعود لطبيعة تربتها الخصبة إذ تحيطها البساتين والحبوب والزيتون والفستق في معظم أجزائها حتى أطلق عليها لقب عروس الشام لجمال طبيعتها الخضراء.

ولكل ما سبق كان جدير بها أن تكون من أوائل المدن المستقرة، إذ انعكس هذا على ازدهارها التجاري والعمراني، حيث كانت محط أنظار الرحالة والتجار من مختلف بقاع الأرض فضلاً عن ميزات أخرى سأتطرق لها في المبحث التالي[6].

ثانياً: العوامل التي شجعت هولندا لممارسة نشاطها التجاري في حلب

بعد أن أحكمت الدولة العثمانية سيطرها على الوطن العربي الذي شهد وجود البرتغاليين والهولنديين الذين تربطهم علاقات تجارية واستكشافية سعى العثمانيون لتكوين علاقات دبلوماسية مع هؤلاء التجار المكلفين من قبل حكوماتهم بـ(اتفاقية الامتيازاتهم الأوربية) التي سهلت تعاملاتهم التجارية، إذ منحتهم حرية الحركة والتجوال في أصقاع الولاية إذ كانت وجهة الرحالة والمستكشفين والتجار، ولعل سائل يسأل: لماذا الشام بشكل عام وحلب بشكل خاص؟ وهذا يعود لعدة أسباب منها[7]:

تتمتع بلاد الشام بموقع جغرافي واستراتيجي مميز يربط ولاياتها عبر شبكة طرق كبيرة (حلب، طرابلس..الخ).

بلاد الشـــام تشـــهد عزلة عن أوربا على الرغم مما عانته من عدم اســـتقرار سياسي وسرعة تبدل الولاة الا انها بقيت على اتصال مباشر مع الغرب. ممثل بأوجه عدة منها الارساليات التبشيرية والتجارة وغيرها.

وظف الأوربيون اتفاقية الامتيازات آنفة الذكر لتفعيل دورها التجاري والاقتصـــادي في المنطقة، وقد ســـاعدهم امتهان ســـكان المنطقة لمهنة التجارة، إذ وجودها وسيلة لتحسين أوضاعهم المعيشية[8].

قدمت الحكومة العثمانية تسهيلات للتجار الأجانب بموجب اتفاقية الامتيازات. إذ فرضت عليهم ضريبة قدرها 4% على البضائع الأوربية في الوقت نفسه شددت على التجار العرب بفرض ضـــريبة الضـــعف وهذا يفســـر رغبة الدولة العثمانية في جذب التجار الأجانب لانعاش التجارة الأوربية في المنطقة. وكما ذكرنا ســـابقاً بأن أغلب التجار هم ممثلي حكوماتهم وبهذا تبرم اتفاق ســـياســـي اقتصـــادي في آن واحد وهذا يجعلها في حالة ســـلم وعدم الدخول في صـــراعات وحروب مع دولهم إذ ما وضعت العراقيل لتحقيق أهدافهم المنشودة[9].

هذا ما دفع التجار الأوربيون لإقامة علاقات تجارية في البلاد العربية في مقدمة تلك الدول الحكومة الهولندية إذ أرسلت تجارها لممارسة نشاطهم التجاري في ولاية حلب وهذا ما سنتطرق اليه في المبحث القادم.

أما عن اختيار حلب من قبل الهولنديين دوناً عن بقية الولايات يعود لأسباب يأتي في مقدمتها موقعها الجغرافي الذي يربط الشـــرق بالغرب وكونها ممراً حدودياً لعبور القوافل التجارية من والى الولاية. لتوفير أسواق للبضائع التجارية[10].

كانت ولاية حلب مركزاً استراتيجياً وحلقة وصل بين البلاد العربية والأناضول، لذا كان عدد الرعايا الأوربيون في حلب تجاوز عددهم في الشام كونها (حلب) منطقة حدودية ومنفذ اتصال الشرق بالغرب[11].

ســـبق وأن ذكرنا أن حلب تمتاز بســـلســـلة من الطرق البرية بســـبب اختراقها للأنهار والبحار هذا ما جعل أغلب التجار يفضـــلونها كون الطرق البحرية أصـــبحت

هدف القراصنة خلال القرن السادس عشر مما جعل الولاية مركزاً تجارياً مهماً، فضلاً عن ازدهار الحرير في حلب وأهميته في الصناعات الأوربية منحها أهمية تجارية[12].

المبحث الثاني

القنصلية الهولندية ودورها التجاري في ولاية حلب

سبق وأن ذكرنا أن الحكومة العثمانية سعت لتنشيط التبادل التجاري بين ولاياتها ودول الغرب، إذ أبرمت اتفاقية الامتيازات الأوربية، التي بموجبها أرسلت أوربا رعاياها وتجارها لإقامة علاقات دبلوماسية تجارية مع الدولة العثمانية وفي مقدمة تلك الدول (فرنسا، انكلترا، هولندا)[13].

وقع اختيار التجار على حلب لاستقرارها السياسي وأهميتها التجارية إذ أقدموا على فتح قنصلياتهم في المدينة لحماية مصالحهم التجارية. وعينوا سفرائهم في استانبول وقناصلهم في حلب.

وجدوا التجار الأوربيون في ولايات الدولة العثمانية منجم للحصول على المواد الأولية لتسيير آلة الصناعة في الغرب، وأيضاً سوقاً لتصريف بضاعتهم وبهذا فرضوا هينتهم التجارية في الدولة العثمانية[14].

دخلت هولندا السباق التجاري مستغلة تدهور العلاقات التجارية بين فرنسا والدولة العثمانية لاسيما بعد وفاة الملك هنري الرابع، إذ تمكنوا من الحصول على امتيازات تجارية في الدولة العثمانية بعلمهم الخاص بعده كانوا في حماية العلم الفرنسي[15].

وان أول تاجر هولندي مارس تجارته في حلب يدعى بيريوت غادر بلاده ليكتشف البلاد العربية فزار مصر وسورية والجزيرة العربية الا انه استقر بحلب واكتسف ثروة كبيرة.

في عام 1613 عانى التجار الانكليز من منافسة التجار الهولنديين إذ لم تشكل تجارتهم نصف تجارة الهولنديين وقد زامن هذا التطور التجاري زيادة عدد الرعايا الهولنديين في المدينة وهذا انعكس على عدد الوكالات التجارية الهولندية إذ

أصبحت قرابة العشرين وكالة عام 1610 بعدما كانت لا يتعدى عددها وكالتين الى ثلاثة وهنا كان لابد من تسمية قنصل ليقوم بتنظيم معاملاتهم وعلاقاتهم التجارية وحمايتهم[16].

أسست الحكومة الهولندية اداراتها التجارية مع المستشرق العربي عام 1625 شكلت من سبع تجار من امستردام تم تعيينهم من قبل العمدة.

وتقع على عاتقهم ادارة التجارة مع الشرق، وكان مجلس الطبقات يعين التجار شكلياً الا أن ادارة التجارة هي من تقترح اسماء التجار على مجلس الطبقات، كما يعين موظفي القنصليات وتوزيع رواتبهم وأولت اهتمامها بقنصلية هولندا في حلب.

وقعت هولندا اتفاقية الامتيازات الأوربية مع الدولة العثمانية عام 1612 وتم تحديدها في عهد السلطان مراد الرابع عام 1634 وأُعيد تجديدها في عهد السلطان محمد الرابع عام 1680[17].

إذ منحت للتجار الهولنديين حرية التنقل، ومنحهم الأفضلية في الأجور الكمركية ففرضت عليهم نسبة 3% أما تجار فرنسا والبندقية فكانت ضريبتهم 5%، وكان هذا الاتفاق يجري في مدينة حلب مع ممثل عن تجار حلب هو الأمين الخواجة بديك كاغوز صاحب مركز تجاري مهم في ولاية حلب وكان أرمني الأصل.

أرسلت هولندا بعثة برئاسة (كورنوليس هاغا) وكانت هذه بداية العلاقات الدبلوماسية الهولندية العثمانية عام 1912 وكونت البعثة من اثني عشر مندوباً بينهم (كورنوليس باو) الذي أصبح فيما بعد قنصل هولندا في حلب وكذلك المندوبة سويندر هوف إذ كان مستشاراً للسفارة الهولندية حتى عام 1617.

وتلخصت مهمة البعثة السعي لإطلاق سراح التجار الهولنديين المحتجزين لدى الحكومة العثمانية في أثناء محاولتهم على امتيازات مشابهة لامتيازات البنادقة والانكليز في الولايات العثمانية[18].

في الخامس من ايلول عام 1625 تشكلت غرفة التجارة الهولندية مع المشرق العربي كونت من سبع تجار تم تعيينهم من قبل عمدة المدينة وكانت ادارة التجارة

تقترح اسماء على مجلس الطبقات لتعيينهم قناصل لهولندا في الشرق فضلاً عن موظفي القنصلية[19].

أبرمت الدول الأوربية اتفاقات شراكة تجارية ضمن اتفاقية الامتيازات الأجنبية لإقامة قنصلياتها في أرجاء الولايات العثمانية وموانئ مدنها التجارية الداخلية ومدينة حلب كانت من أولى المدن التي اشتهرت بنشاطها التجاري فضلاً عن كونها منطقة حدودية جعلها نقطة عبور السلع التجارية بين الشرق والغرب. وفي مقدمة المدن التي شهدت افتتاح قنصليات أوربية[20].

تعهدت الحكومة العثمانية بحماية الهيكلية الإدارية للقنصليات الأوربية المقيمة في حلب بإصدار فرمان سلطاني يوجب بحماية وكلاء القناصل الأجانب المعتمدين وتجارهم وعامليهم في قنصلية حلب.

وبهذا شجعت الدولة العثمانية الأوربيين بإرسال رعاياهم للإقامة والعمل في أرجاء السلطنة[21].

كان التجار الهولنديون يمارسون نشاطهم التجاري في حلب تحت الوصاية الفرنسية الإنكليزية قبل تسمية قنصل هولندي في حلب، هذا وفق الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا عام 1597 والتي تضمنت إمكانية الدول التي لم توقع معاهدة مع الحكومة العثمانية باستطاعتها الإبحار تحت العلم الفرنسي وكذلك الأمر لانكلترا[22].

بعد أن نالت هولندا حصتها من اتفاقية الامتيازات الأوربية افتتحت أول قنصلية لها في حلب برئاسة القنصل كونروليس بار عام 1612 بعدما وافق مجلس الطبقات الهولندي على تسميته قنصلاً لسوريا، وفلسطين، وقبرص[23].

كان القنصل الهولندي تاجراً وقنصلاً في آن واحد على عكس القناصل الأوربيين إذ كانوا يمنعوا من ممارسة التجارة وتخصصوا في إدارة شؤون القنصلية التي كلف بإدارتها. حتى عام 1772 منع القنصل الهولندي عن ممارسة التجارة وعين له مرتباً شهرياً خاص به[24].

ومن مهام القنصل تنظيم المعاملات التجارية لدولته في الشرق فضلاً عن إدارة شؤون رعاياه أو الجالية الهولندية في حلب. وتأسيس المراكز التجارية في حلب وضمان استمرار العمل بها.

أما عن الحياة الاجتماعية للرعايا الهولنديين في حلب فقد أعدتهم الحكومة العثمانية ملة أو طائفة مستقلة تخضع لقوانين خاصة ببلادهم وينفذها قنصلهم في حل النزاعات بين التجار الهولنديين[25].

كان للقناصل أطباء وخياطون وحلاقون وحذاؤون وخبازون ومتخصصي بنادق، وكانت هذه الخدمات متاحة فقط للرعايا الهولنديين وتُمنع عن سكان المدينة المسلمين وكانت هناك مقبرة خاصة بهم أيضاً[26].

اتخذ الهولنديون خان الجمرك مسكناً لهم الى جانب تجار انكليز وفرنسيون، وعندما ازدهرت التجارة الهولندية انتقلوا الى خان (الفلمنك) كان سكنهم في الطابق العلوي، أما البضائع والسلع تعرض في الطابق الأرضي، وكانت مراكز تلك الخانات في قلب أسواق حلب وتُعد الأكثر نشاطاً واتساعاً في الشرق[27].

كان للهولنديين وسطاء تجارة غالباً ما يكونوا من الأرمن أو اليهود لتجنب عدم اتقان لغة المدينة فضلاً عن توظيف خبرتهم الاجتماعية والتجارية لصالح التجارة الهولندية في حلب. مارست هولندا تجارتها وتبادلها التجاري في حلب، حيث صدرت بعض المنتجات من النحاس والفولاذ والموهير والحرير وكذلك القمح والعنب. فضلاً عن التوابل والتي تضاءل دورها بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح[28].

المبحث الثالث

الدور التجاري الهولندي في ولاية حلب

استغلت الدول الأوربية اتفاقية الامتيازات التي سبق ذكرها ولاسيما هولندا فأرسلت رعاياها الى المدن الساحلية في المدينة للانخراط في العمل التجاري وتوظيف مقدرات الولاية لصالح تجارتهم.

نشـط التبادل التجاري بين الجانبين عشـية القرن السـابع عشـر ويعزى ذلك لعوامل عدة يأتي في مقدمتها اتفاقية الامتيازات الأوربية، فضـلاً عن امتلاك هولندا لأسـطول تجاري مهم، كونها تضـم مدناً تجارية سـاعدت في ازدهار التبادل التجاري ومنها: روتردام، انفوس، أمستردام التي أضحت مركزاً تجارياً مهماً سيما بعد الكشوف الجغرافية وتقدر حمولة اسطولها 700 طن من الألبان والجوخ في المحيط الأطلسي وبحر الشمال حتى وصلت هولندا بتجارتها الى السواحل الشرقية للبحر المتوسط[29].

وظفت هولندا الامتيازات الأوربية بتعيين جو سـتيوارت كولير سـفيراً لدى الحكومة العثمانية، وحصـل على امتيازات اقتصـادية منها حرية التنقل والتجارة، ومراعاة التجار الهولنديين في التعريفة الكمركية إذ فرضـت عليهم نسـبة 30% في موانئ حلب والاسكندرونة.

عندما مارسـت هولندا تبادلها التجاري في ولاية حلب تبادل الطرفان عدد من المنتجات بين اسـتيراد وتصـدير والتي سـنتطرق لتوضـيحها في هذا البحث وهي (الصوف، الحرير، الوبر الماعز، الكتان، القطن والحبوب فضلاً عن الفضة، وأقمشة الحرير، والبهارات والتوابل).

أما التجار الهولنديون فيصدرون النحاس وملح البارود والسيوف والفولاذ فضلاً عن البارود وبعض المصوغات الفضية.

تعد تجارة التوابل من التبادلات التجارية المربحة والمهمة بين الشـرق والغرب فهي مادة ضرورية للأطعمة ولاسيما دول شرق آسيا، وكان لولاية حلب نصيبها في تلك التجارة كونها ممر بري يربط بين آسـيا والبحر المتوسـط واعتبرت محطة لتخزين التوابل المستوردة من الهند[30].

كانت دمشـق تتربع على عرش تجارة النسـيج وتأتي بعدها حلب من حيث الأهمية الا أن سـرعان ما بدأت هذه التجارة تفقد قيمتها التجارية بسـبب ظهور منتج الحرير وازدهار الصـناعات الحريرية مما أنعش الأسـواق العالمية ونشـط التبادل التجاري بين الغرب والبلاد العربية وبهذا فقدت دمشـق مركز صـدارتها في صـناعة

النسيج بسبب بعدها الجغرافي عن مراكز الإنتاج والتوزيع وتصدرت حلب تجارة النسيج وأصبحت سوقاً لتداولها[31].

أصدرت الحكومة العثمانية فرماناً سلطانياً الى والي حلب يحثهُ على بيع الاجواخ والحرير الى ترجمان القنصلية الهولندية في حلب حتى يتسنى له تسديد ما عليه من أموال الى الدائنين.

ويتضح مما سبق حرص الدولة العثمانية على إنعاش تجارة الحرير وتصديرها عن طريق الوكلاء الهولنديين الى أوربا[32].

وعند الحديث عن التبادل التجاري بين ولاية حلب وهولندا لابد من أن نوضح صادرات حلب الى هولندا والعكس صحيح الى المدينة وفي مقدمتها صناعة النسيج لاسيما النسيج اليدوي الذي اشتهرت به حلب بسبب جماليته فضلاً عن جودته ومتانته وكان سكان حلب يمتهنون هذه التجارة ويعملون بها نساءً ورجالاً في البيوت أو القيساريات التجارية حيث لا يخلو بيت حلبي من نوال أو اثنين لاستخدامه في صناعة النسيج.

وهذا ما أكده العزي عندما قال "كان في حلب نحو خمسة عشر ألف نول تُحاك بها الأقمشة القطنية والغزلية المعروفة بالدلاجة والحريرية المعروفة بالجارة، والمقصبة المعروفة بالمسيخ والدوناطو وشغل والدامسقو والدمشقي"، فضلاً عن الملاحف الحريرية والمقصبة والغزلية والموشاة والمناديل الحريرية والمقصبة المعروفة بالبوشية.

وكان كل نول يشغله أربع الى خمس أشخاص من العمال والصناع منهم الدقاق، شطاف، قصار، صقال، حائك، مسد، صباغ، فتال.. وغيرهم[33].

شهد القرن الثامن عشر تطوراً ملحوظاً في صناعة النسيج في ولاية حلب إذ لم تعد المدينة منطقة عبور بل مركزاً تجارياً مهماً في محال النسيج إذ ضمت حلب ما يقارب اثنا عشر سوقاً شعبية مختصة بتجارة الملبوسات والأقمشة، أما آلات النسيج ارتفع عددها حتى وصل الى عشرة آلاف آلة نسيج[34].

ومن الصـــناعات الأخرى التي اشـــتهرت بها ولاية حلب (صـــناعة الحرير) والمتاجرة فيه منذ العهد المملوكي واسـتمرت حتى بعد خضـوع الولاية للحكم العثماني بل ازدهرت أكثر مما كانت عليه وبعد ذلك لعدة أسـباب أهمها التقارب الجغرافي بين حلب والأناضـول فضـلاً عن كونها منطقة حدودية أما السـبب الثاني أن حلب مدينة مكتظة بالحانات والأسـواق التي تعد عاملاً مهماً لتصـريف البضـائع بمختلف أنواعها عن طريق موانئها البحرية (الاسكندرونة – ميناء طرابلس – ميناء الشام)[35].

حدثت بعض التغييرات السياسية التي أثرت سلباً على الأوضـاع الاقتصـادية في الولاية لاسـيما تجارة الحرير، إذ احتلت روسـيا في عهد قيصـرها بطرس الأكبر الجزء الشـــمالي من بلاد فارس والتي تعد من أغنى المناطق الموردة للحرير في الشرق، فأدى ذلك الى توقف تصدير الحرير الفارس لولاية حلب[36].

يضاف اليها تدهور العلاقات العثمانية الفارسية سيما بعد اجتياح نادرشاه بلاد فارس والسـيطرة على مقاليد الحكم وإنهاء الحكم الصـفوي، هذا أدى الى تقنين التبادل التجاري بين حلب وأصفهان والخليج العربي[37].

فضـــلاً عمّا ســـبق ذكره فأن الحكومة العثمانية أثقلت كاهل تجار الحرير برفضـها رسوم إضـافية وباهظة على تجارة الحرير في أواخر القرن الثامن عشر مما دفع التجار الأجانب الى توقفهم عن اسـتيراد الحرير من الشـام واقتصـرت بضـاعتهم على بعض المنتجات الحريرية الشـــامية كالكوفيات، والزنابير، والعباءة والأطالس وغيرها.

أرسلت الحكومة العثمانية برقية الى قاضـي حلب تتضـمن فرمان سلطاني من الباب العالي بفرض ضـــريبة على تجارة الحرير في انطاكيا وجبايتها من قبله وعدم التلاعب بها، وبحسب ما حدث سابقاً بشحنة الحرير المستورد من مدينة آل بوية في ولاية حلب. ولم يكن الحرير هو المنتج الوحيد الذي تصـــدره مدينة حلب الى الغرب بل هناك صـــوف الغنم، والعفص الذي اســـتخدمه الأوربيون في صـــناعة الأقمشـــة المقاومة للأمطار فضلاً عن الأقمشة القطنية[38].

من المنتجات الاستهلاكية التي اشتهرت بها ولاية حلب هو الفستق، إذ تنتج أجود الأصناف وأثمنها سنوياً وتذكر بعض المصادر ان المدينة كانت تصدر الفستق الحلبي وكان باهض الثمن لا يشـــتريه إلا الأغنياء، وكذلك التجار الأوربيون الذين كانوا يحملونه على السفن عن طريق البحر ويباع أيضاً بأسعار مرتفعة في أوربا[39].

أبدت الحكومة العثمانية اهتماماً واضـــحاً بهذا المنتج من خلال إصـــدار فرماناً من الباب العالي يتضـــمن بقطف ثمار الفســـتق من البســـاتين في الولاية وخزنها في المستودعات، وبيعها للتجار الأجانب بعد استيفاء ما عليها من رسوم كمركية[40].

تعد صناعة الصابون ركناً اقتصادياً مهماً في تجارة حلب كونه من الصناعات الشعبية التقليدية القديمة وكنت سوقاً واسعاً لها في المدينة حيث خصصت لها معامل لتصـنيعها بدلاً عن المشـاغل اليدوية الصـغيرة. إذ صـدرت حلب بضـاعة تقدر بما يقارب 200,000 دوقة سنوياً من واردات تصدير الصابون، ومن أهم المصابن في حلب هي مصبنة الجبيل، مصبنة الزنابيلي، وانتشرت المصابن مطلع القرن التاسع عشر وهذا ما يدل على ازدهار هذه التجارة في المدينة[41].

مثلما كانت حلب تصدر منتجاتها الى أوربا أيضـاً استوردت بعض المنتجات الأوربية عن طريق البحار لتزويد صـــناعاتها بالمواد الخام ومن أهم المنتجات التي استوردتها حلب من بعض المدن الأوربية منها أمستردام، لندن، مرسيليا وغيرها[42].

ومنها الورق، ســـاعات اليد، ســـاعات الحائط، الأســـلحة النارية، الأدوات المنزلية، المنتجات الكيمائية، أما عن اســتيرادها للورق فقد أكده الغزي حيث ذكر أن في تلك المدة زاد الإقبال على النسخ وهذا يتطلب منتج الورق مما شجع على استيراد الورق من أوربا الى حلب ومكن المدينة فيما بعد من إقامة مكتبات خاصة وعامة[43].

صـــدر الهولنديون منتجاتهم لمدينة حلب ومنها النحاس، وملح البارود والفولاذ، والسيوف، والبارود، والمصوغات الفضية[44].

فضلاً عن القهوة التي كانت تتصدر قائمة الواردات لولاية حلب سيما بعد أن سمحت الدولة العثمانية بشربها أصدرت فرماناً سلطانياً بخصوص استيرادها عن طريق ميناء الاسكندرونة[45].

حدثت بعض التطورات السياسية في البلاد العربية أثرت سلباً على تواصل التبادل التجاري بين ولاية حلب وهولندا وهو الحملة الفرنسية على مصر 1798 حيث هاجمت السفن الفرنسية الأسطول الجاري الهولندي واستولت على بضائع التجار الهولنديين، أدى ذلك لقطع العلاقات التجارية مع الدولة العثمانية والإبقاء على العلاقات الدبلوماسية والصداقة بين الدولتين الا ان الاتجار فيها لم يعد آمناً فانسحب التجار الهولنديون من حلب.

مارست هولندا تبادلها التجاري في حلب سيما بعدما سبق ذكره عن طريق الوكلاء الى أن أصدرت الحكومة الهولندية عام 1826 أنهى عمل شركة التجارة الهولندية مع الشرق وسرحت القناصل والغت عمل القنصلية الهولندية من عام 1827 الى نهاية القرن التاسع عشر[46].

الصعوبات التي واجهت التجار الهولنديين في ولاية حلب

مارس التجار الأوربيون بشكل عام نشاطهم التجاري في ولاية حلب بنقل السلع والبضائع عن طريق موانئ المدينة كما سبق ذكرها ويوردون اليها بضائعهم أيضاً عن طريق سفنهم البحرية.

الا أن عملية التبادل هذه لا تسير بسهولة واجهت بعض العراقيل التي حجمتها وبالتالي كانت أحد أسباب انهاء الدور التجاري الهولندي في ولاية حلب لخصت بما يلي:

كانت وسائل النقل في ولايات الدولة العثمانية قديمة ومتأخرة جداً لم تواكب التطور في هذا المجال إذ كانت التجار في الشام يعتمدون على بعض الحيوانات والجمال والبغال لنقل بضائعهم بشكل قوافل وغالباً ما كانت تتعرض للسرقة من قبل قطاع الطرق الذين يتمركزون في أماكن عبور القوافل التجارية فكان التجار يجهزون

القوافل الكبيرة بالحراسة لضمان وصول البضائع دون تعرضها لأي غارة من قطاع الطرق وعمل بهذا النظام قوافل دمشق وحلب وطرابلس وغيرها[47].

ومن الصعوبات التي واجهت التجار الهولنديين الحروب التي تنتج عنها إعاقة حركة التجار والسفن التجارية سيما تلك الحروب التي حدثت بين الدولة العثمانية والصفويين وكانت ولاية حلب أكثر الولايات تضرراً كونها ولاية حدودية وممراً لعوب القوافل التجارية وهذا يؤدي الى رفع التعرفة الكمركية على السلع والمنتجات التي تثقل كاهل المستهلك فلم يعد بمقدوره شرائها، وتسبب ضرراً للتجار بسبب تكدس البضائع[48].

تعد القرصنة إحدى العوائق التي أثرت بشكل كبير على التجارة الأوربية في حلب إذ تعرضت سفن التجارة الى هجوم القراصنة والاستيلاء عليها وعلى حمولتها وبهذا تعود بخسائر جسيمة على الجانبين المستورد والمورد[49].

كل هذه العوامل دفعت هولندا لوضع نهاية لنشاطها التجاري في ولاية حلب كما سبق ذكره.

الخاتمة

توصل البحث الى عدة استنتاجات أهمها:

1-أن الموقع الجغرافي لولاية حلب منحها أهمية استراتيجية اقتصادية كونها قريبة من عاصمة الإمبراطورية العثمانية الأناضول فضلاً عن كونها منطقة حدودية تربط الشرق بالغرب وممر لعبور القوافل التجارية عبر موانئها البحرية الشام، واسكندرونة وغيرها.

2-أدركت الحكومة الهولندية أهمية حلب الاستراتيجية فكانت في مقدمة الدول التي أرسلت تجارها الى حلب وافتتحت قنصليات فيها لتنظيم التبادلات التجارية فضلاً عن تنظيم أمور الرعايا الهولنديين فيها.

3-ساعدت عوامل عدة هولندا لممارسة نشاطها التجاري في ولاية حلب أولها اتفاقية الامتيازات الأوربية التي وضعتها الحكومة العثمانية لمنح الأوربيين امتيازات تجارية في الولايات العثمانية، وبهذا استطاع العثمانيون كسب الأوربيين من

الناحيتين الاقتصادية والدبلوماسية كونهم أرسلوا ممثلين عن حكوماتهم الى الباب العالي، فضلاً عن امتلاك هولندا أسطول بحري منحها الأفضلية والحرية في نقل السلع والبضائع عبر موانئ المدينة، كما أن هولندا لديها مدناً تجارية مثل أمستردام، روتردام، وغيرها كل هذا لعب دوراً في إنعاش التجارة الهولندية في حلب.

4- غالباً ما كان الوسطاء من طائفة الأرمن واليهود لمعرفتهم بالتعاملات التجارية في المدينة كون عملهم كان بالتجارة فضلاً عن كونهم على دراية تامة بأمور الولاية الاجتماعية والتجارية وإتقانهم عدة لغات أجنبية فضلاً عن لغة المدينة نفسها (حلب) مما سهّل عملية التواصل بينهم وبين التجار الهولنديين حتى انهم استلموا تجارة هولندا في حلب سيما بعد الاجتياح الفرنسي لمصر وهجومها على السفن التجارية الهولندية فتوقفت هولندا علاقاتها التجارية مع الدولة العثمانية وسيرت تجارتها عن طريق الوكلاء.

5- شهدت العلاقات التجارية بين حلب وهولندا بعض العراقيل التي أثرت بشكل مباشر على التبادل التجاري بين الجانبين منها وسائل النقل القديمة فكانوا يعتمدون على الحيوانات في نقل البضائع ومنها الجمال والبغال، فضلاً عن غارات البدو التي كانوا يمارسونها في الصحراء على القوافل التجارية فكان التجار يكونوا قافلة كبيرة ويعينوا أشخاص لحماية القافلة خوفاً من قطاع الطرق لأن هذا يكبدهم خسائر كبيرة، وكذلك من العوامل الأخرى هي القرصنة التي كانت تُمارس في البحار والموانئ حيث يغير القراصنة على السفن التجارية ويصادروا حمولتها، أما الحروب فهي عامل لا يقل أهمية عمّا سبق ذكره لأنها تؤدي الى قطع طرق وبحار وعلاقات دبلوماسية واقتصادية بين البلدان وهذا ما عانته هولندا وما عرقل نشاطها التجاري في ولاية حلب عند الاجتياح الفرنسي لمصر وضرب السفن التجارية الهولندية مما أدى الى قطع العلاقات التجارية العثمانية الهولندية والإبقاء على العلاقات الدبلوماسية حتى انتهى دورها التجاري فيما بعد سوى عن طريق بعض الوكلاء في حلب.

6-أقدم التجار الهولنديون وبتوجيه من القنصلية الهولندية باستيراد بعض المنتجات من حلب منها صناعة النسيج القطنية والحريرية التي اشتهرت بها الولاية وكانت في بداياتها صناعات يدوية يمارسها الرجال والنساء بآلة تسمى النول بعدها تطورت وخصصت لها معامل سبب كثرة الطلب المتزايد عليها، الا ان صناعة الحرير واجهت بعض العراقيل بسبب بعض الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة وهي سيطرة روسيا على الأجزاء الشمالية من ايران التي تعد مراكز خام الحرير وبهذا توقف استيراد الحرير الإيراني والاعتماد على بعض الصناعات الحريرية البسيطة فضلاً عن صناعة الصابون التي استمرت بها حلب وكانت تستخدم زيت الزيتون كمادة خام في صناعتها وكانت تضم بعض المصابن منها مصبنة الزنابيلي. وكذلك صدرت حلب الفستق الحلبي الى هولندا كونها تحتل المرتبة الأولى بإنتاجه الا انه كان سعره باهظ فليس بمقدور العوائل شرائه عدا العائلات الغنية حتى في أوربا.

هوامش البحث

(1) عبد الكريم رافق، المشرق العربي في العصر العثماني، منشورات جامعة دمشق، ط6، 1999، ص45.

(2) المصدر نفسه، ص47.

(3) عبد الله حجاز، العلاقات بين هولندا وسوريا في القرن السابع عشر، صحيفة الجماهير، العدد 12540، تاريخ 2/آذار: 2008، حلب، ص5.

(4) عبد السلام عادل، الموقع الجغرافي لحلب، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية، العدد 43، وزارة الثقافة، دمشق، 1999، ص31.

(5) المصدر نفسه، ص32.

(6) كامل بن حسين بن بالي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج3، دار القلم العربي، حلب، 1946، ط2، ص32.

(7) أحمد طربين، تاريخ الشمرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، ط7، 2000، ص23.

(8) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج2، مكتبة الانجلو المصرية، ط2، 1986، ص722.

(9) فؤاد هلال، التحولات الثقافية والاقتصادية المهمة في حلب خلال الثلاثة قرون الماضية، مجلة عاديات حلب، مطبعة جامعة حلب، 2003، ص355.

(10) عبد الجبار ناجي، دراسات في تاريخ المدن العربية الاسلامية، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، د.ت، ص980.

([11]) عائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشرن مطلع القرن العشرين، دار الفكر، بيروت، ط1، 1972، ص30.

([12]) محمد الارناؤوط، منشأة محمد بلشا دوكاجين في حلب، مجموعة الحوليات، المصدر السابق، ص43، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1998، ص170.

([13]) ليلى الصباغ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1982، ص183.

([14]) محمد رجائي، المصالح الفرنسية والاقتصادية في سورية، مجلة دراسات تاريخية، 27-28، 1987، ص35.

([15]) اسماعيل، عادل واميل خوري، السياسة الدولية في الشرق العربي، دار النشر للسياة، بيروت، 1959، ص15.

([16]) حسين المدرس واوليفية سالمون، العلاقات بين البلاد المنخفضة وسورية العثمانية في القرن السابع عشر، دمشق، 2007، ص25-30.

([17]) المصدر نفسه، ص43.

([18]) حسين المدرس، المصدر السابق، ص33.

([19]) المصدر نفسه، ص35.

([20]) سور مايان، المصدر السابق، ص374.

([21]) فؤاد هلال، حلب القديمة والحديثة، مطبعة جامعة حلب، 2006، ص6.

([22]) حسين المدرس، المصدر السابق، ص31.

([23]) نيقولاس فان دام، المصدر السابق، ص62.

([24]) المصدر نفسه، ص60.

([25]) حسين المدرس، المصدر السابق، ص58.

([26]) نيقولاس فان دام، المصدر السابق، 61.

([27]) حسين المدرس، المصدر السابق، ص58.

([28]) سور مايان، المصدر السابق، ص413.

([29]) عبد الله حجاز، قنصلية دار بوضة بحلب، مجلة الحوليات، العدد 43، وزارة الثقافة، دمشق، 1999، ص190.

([30]) حسين المدرس، المصدر السابق، ص34.

([31]) المصدر نفسه، ص46.

([32]) فرمان رقم 95/تاريخ الفرمان (1182هـ) من السجل/ 8/ للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص72، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

([33]) مطيع الغادري، صناعة النسيج اليدوي بحلب، اقتصاديات حلب، العدد 2، دار الوفاء للطباعة، حلب 1993، ص50.

([34]) عبد الغني عماد، السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، دار النفائس، بيروت، ص66-67.

([35]) شوقي شعث، حلب وتجارة الحرير وصناعته في العهدين المملوكي والعثماني، مجلة الحوليات، المصدر السابق، ص170.

([36]) عبد الكريم رافق، دراسات تاريخية، العددين السابع عشر والثامن عشر، 1984، ص117.

([37]) غوستوف، تاريخ الحرير في بلاد الشام، مجلة الشرق، العدد الخامس، ص286-287.

([38]) فردينان توتل، وثائق تاريخية عن حلب، ج4، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1958، ص42-43.

([39]) محمد زيود، النشاط التجاري في حلب خلال القرنين العاشر والحادي عشر، مجلة الحوليات، ص146.

([40]) الفرمان رقم 106 العام 1213هـ، رقم السجل: 27، للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص87-89، دار الوثائق التاريخية بدمشق.

([41]) اندريه ريمون، المدينة العربية حلب في العصر العثماني، ت: ملكة أبيض، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2007، ص308-309.

([42]) ابراهام ماركوس، الشرق عشية الحداثة حلب في القرن 18، ت: هيثم حمام، مطبعة جامعة حلب، 2006، ص25.

([43]) كامل الباني الحلبي العزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج2، دار القلم العربي، مطبعة جامعة حلب، 2003، ص175.

([44]) حسين المدرس، المصدر السابق، ص45.

([45]) فرمان رقم 123، بتاريخ 1189هـ، رقم السجل: 12، للأوامر السلطانية لولاية حلب، ص100، دار الوثائق بدمشق.

([46]) حسين المدرس، المصدر السابق، ص50.

([47]) نسكايا ايرينا سميليا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في الشرق العربي على مشارف العصر الحديث، ت: يوسف عطا الله، مطبعة الفارابي، بيروت، 1989، ط1، ص156-157.

([48]) محمد زيود، المصدر السابق، ص149-150.

([49]) ماركوس، المصدر السابق، ص36-37.